بيان

جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها رقم 73

بشأن البند رقم 111 المعنى بتدابير مكافحة الإرهاب الدولي

السيد الرئيس،

أستهل بياني بتهنئتكم على إنتخابكم كرئيس للجنة السادسة وكلنا ثقة في قدرتكم على حسن إدارة أعمال اللجنة من واقع خبرتكم العريضة، وأهنئ كذا باقي أعضاء مكتب اللجنة لإنتخابهم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة متمنيا لكم التوفيق، ومؤكداً على دعم مصر لكم في مهمتكم لتحقيق التقدم المنشود، وأتوجه للسكرتارية بالشكر على إعداد التقرير محل النقاش.

يؤيد وفد مصر بيان وفد المملكة العربية السعودية نيابة عن مجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي وبيان وفد إيران نيابة عن الدول أعضاء حركة عدم الإنحياز وبيان وفد جامبيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس،

نناقش اليوم البند المعنون "تدابير مكافحة الإرهاب الدولي" في وقت يواجه فيه عالمنا تهديداً إرهابياً غير مسبوق، سواء من حيث الأهداف الإرهابية المبتغاة، أو الأساليب المستخدمة في العمليات الإرهابية، أو الدعم الذي يحصل عليه الإرهاب في بعض الأحيان من أنظمة سواء بالتمويل أو توفير الملاذ الآمن أو التسليح أو تسخير الإعلام في أحيانٍ كمنصة للترويج للإرهاب، إضافة إلى إستمرار إعتماد الإرهاب على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لنشر أفكاره وأيديولوجياته، ولتكليف وتجنيد مقاتلين في صفوفه، وللحصول على التمويل، ولإرتكاب جرائمه بصفة عامة. وأن ذلك التحدي الكبير الذي نواجهه يستلزم من المجتمع

الدولي تحركاً غير تقليدي وشامل، يتم بموجبه التعامل بجدية ودون إنتقاء مع الإرهاب أينما وجد، ومع كافة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب دون الإعتماد فقط على الوسائل العسكرية والأمنية للقضاء على الإرهاب.

وفى هذا السياق، نشدد على ضرورة وقف تمويل الإرهاب أو التحريض عليه أو إمداده بالسلاح أو بأي شكل من أشكال الدعم، والكف عن توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، وحتمية محاسبة ومحاكمة الإرهابيين وكل من يقدم المساعدة لهم أو يسهل من أعمالهم. كما نؤكد على ضرورة عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة أو شعوب.

ونؤكد أيضاً على ضرورة إعطاء أهمية قصوى للتصدي للأيديولوجيات المتطرفة للجماعات والتنظيمات الإرهابية، والتي تستند عليها تلك الجماعات والتنظيمات للترويج لأعمالها، وتجنيد مقاتلين جدد في صفوفها أغلبهم من الشباب، ونُشدد في ذلك السياق على أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2354 (2017) وللإطار الدولي الشامل للتصدي للخطاب الإرهابي. وأشير في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الدينية المصرية وعلى رأسها الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية والكنيسة القبطية للتصدي للأفكار والإيديولوجيات الإرهابية.

السيد الرئيس،

أود من هذا المنبر الهام الإشارة إلى أن مصر قطعت شوطاً كبيراً نحو هزيمة الإرهاب في سيناء من خلال العملية الشاملة "سيناء 2018"، وأن مكافحة مصر للإرهاب في سيناء تتم بشكل شامل، بحيث لا تقتصر على النواحي العسكرية العملياتية، وإنما تتضمن كذلك بعداً تنموياً شاملاً لسيناء، ينطوي على تحقيق نهضة حقيقية ورفع لمستوى معيشة المواطنين في ذلك الجزء النفيس الغالي من مصر، وأؤكد في هذا السياق على الإنخراط الكامل لأهالي وقبائل سيناء في دعم القوات المسلحة المصرية والشرطة المصرية ولكافة أجهزة الدولة ذات الصلة لدحر الإرهاب في سيناء والقضاء عليه، وأشدد على أن مكافحة مصر للإرهاب في سيناء هو أمر يصب في مصلحة المنطقة والعالم برمته.

إن حجم التمويل والأسلحة والتدريب ووسائل الاتصالات المتطورة التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن التساهل في عمليات إنتقال وسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كل ذلك يعكس حجم الدعم الذى يلقاه الإرهاب من بعض الأنظمة، وهو الأمر يتعين معه الإشارة إلى أنه مع أهمية قيام كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بوضع القواعد الحاكمة والتدابير التي يتعين

إتخاذها لتجنب ومكافحة الإرهاب، إلا أنه يتعين التركيز وبشكل أكبر على ضرورة تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات، سواء عن طريق مساعدة الدول على تنفيذ إلتزاماتها بموجب تلك القرارات، أو عن طريق محاسبة الأنظمة التي تستمر في دعم الإرهاب، وتمويله، وإمداده بالسلاح، والتحريض عليه، وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين.

السيد الرئيس،

إن مصر كانت من الدول التي ساهمت وبقوة في صياغة الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونشير في هذا الخصوص إلى ضرورة التنفيذ الفعال المتوازن لتلك الإستراتيجية، والى أهمية قيام الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بمساعدة الدول على تنفيذ الإستراتيجية.

ونرحب في هذا الخصوص بمبادرة السكرتير العام بعقد الاجتماع رفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب بالدول المختلفة، ونرى أهمية عقد ذلك الاجتماع بشكل دوري، كما نرحب بالدور الفعال الذي يقوم به السيد فلاديمير فورونكوف وكيل السكرتير العام رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتعزيز تنسيق جهود مكافحة الإرهاب في إطار منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مع المديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب.

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية مساعدة الدول في بناء قدراتها لجعلها أكثر قدرة على تنفيذ الإستراتيجية وفقا لمبدأ الملكية الوطنية، ونشدد في هذا السياق على إستعداد مصر للمشاركة في أي جهد يُبذل في هذا الخصوص في ضوء الخبرات ذات الصلة المتوافرة لدينا. وفي ذات السياق، نرحب بالجهد المبذول من جانب مركز الأمم المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب، ونشدد على أهمية قيام المركز بتنفيذ مشروعات بالدول المختلفة بناءً على طلبها، بحيث تؤدى تلك المشروعات إلى نتائج ملموسة تُضيف إلى جهود تجنب ومكافحة الإرهاب والى قدرات الدول في هذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمشروع الإتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، فإننا نتطلع إلى أن تشهد الدورة الحالية تقدماً قائماً على التوافق، بهدف التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للإرهاب، وسوف نبذل كافة ما يلزم من جهد خلال الدورة الحالية تحقيقاً لهذا الغرض.

وبالنسبة لإقتراح عقد مؤتمر دولي حول مكافحة الإرهاب، فنحن نرى أن عقد هذا المؤتمر أصبح أكثر الحاحاً في ضوء تعدد مسارات مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يتعين معه تنظيم تلك الجهود والتنسيق فيما بينها لتفادى أي تعارض أو إزدواجية. إضافة إلى ذلك، يعتبر المؤتمر الدولي المقترح فرصة ممتازة لقيام السياسيين بالنظر في النقاط السياسية العالقة التي تحول دون التوصل إلى توافق حول مشروع الإتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

أن مصر كانت دوماً في طليعة الدول التي تواجه الإرهاب، وسوف نواصل جهدنا في هذا المضمار دون مللٍ أو كللٍ حتى نقضي على هذا الإرهاب الذي يستهدف وقف مسيرتنا نحو تحقيق التنمية والتقدم.

في النهاية، أوكد لكم سيادة الرئيس مجدداً دعمنا لكم ولكافة أعضاء المكتب في تسيير أعمال اللجنة لكي نحقق ما نربو اليه جميعا من تقدم وازدهار.

وشكراً